ج 104/03(09/19)/28 – ش (0295)

الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصــادي والاجتماعــي
الــدورة العاديـــة (104)

نشاط الأمين العام

فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(104 -103)

الأمانة العامة: 1–5 سبتمبر/أيلول 2019

نشاط الأمين العام

فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(104 - 103)

1- افتتح الأمين العام، بتاريخ 2019/3/7، فعالية إطلاق دراسة "عمل الأطفال في الدول العربية"، التي تم اعتماد توصياتها مؤخراً خلال الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20، كوثيقة استرشادية لدعم جهود الدول الأعضاء للقضاء على هذه الظاهرة. وخلال كلمته أمام الاحتفال بهذه المناسبة، أعرب الأمين العام عن خالص الشكر والتقدير للشركاء الأساسيين في إعداد هذه الدراسة، وهم: منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. كما أكد أن قضية عمل الأطفال هي قضية متعددة الجوانب، فبالإضافة إلى الجوانب الحقوقية التي لا تخفى على أحد، هناك العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه القضية التي تُشكّل حائلاً دون القضاء على هذه الظاهرة المتفاقمة، وهناك عدد من الأولويات التي يجب العمل عليها ومنها على سبيل المثال محاربة الفقر، والتمكين الاقتصادي للأسرة، مشيراً إلى أن قضية عمل الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتسرب المدرسي. وأوضح أنه انطلاقاً من ذلك، جاءت مبادرة الجامعة العربية ومن خلال الشراكة مع الجهات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، لإعداد هذه الدراسة الهامة التي تهدف إلى تقدير حجم ظاهرة عمل الأطفال في الدول العربية، وإجراء تقييم دوري للإنجازات والتحديات التي تواجه هذه الظاهرة في المنطقة العربية.

2- استقبل الأمين العام، بتاريخ 2019/3/13، كُلاً من السيد رياض المالكي والسيد شكري بشارة، وزيري خارجية ومالية دولة فلسطين، واللذين نقلا رسالة من فخامة الرئيس محمود عباس حول خطورة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب ما قامت به إسرائيل من حجزٍ تعسفي لأموال من عوائد الضرائب المستحقة للفلسطينيين، وأهمية تأمين دعمٍ مالي من جانب الدول العربية لمواجهة هذا الظرف الصعب. وقد استمع الأمين العام في هذا الصدد إلى شرح مُفصّل من الوزيرين الفلسطينيين حول الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية جراء القرار الأخير، وكذا بسبب إحجام الولايات المتحدة عن تقديم المُساعدات الاقتصادية الاعتيادية للسلطة، مما يقتضي إجراءات تقشفية قاسية من جانب الحكومة، ويشكل ضغوطاً هائلة على الموازنة الفلسطينية التي تُعاني عجزاً بالأساس. وأكد الأمين العام من جانبه أن تعزيز صمود

الشعب الفلسطيني يُعَد التزاماً ينبغي الوفاء به لدعم الإرادة الفلسطينية في مواجهة ما يُمارسه الاحتلال من استيلاء غير مشروع أو مبرر على عوائد الضرائب المستحقة للفلسطينيين بموجب اتفاق باريس. وأضاف أن المجتمع الدولي ينبغي كذلك أن يتحمل مسئولياته في الضغط على إسرائيل لتغيير هذه السياسة العبثية التي تُهدد بإشعال الوضع وإزكاء العنف.

3- وفي هذا الإطار، وجّه الأمين العام عدداً من الرسائل إلى السادة وزراء الخارجية العرب، نبّه خلالها إلى خطورة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية جرّاء ما قامت به إسرائيل مؤخراً من احتجازٍ تعسفي لأموالٍ من عوائد الضرائب المستحقة للفلسطينيين والتي تُشكل نحو 60% من موازنة السلطة، في خطوة تُشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي ولاتفاقية باريس التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من اتفاق أوسلو الذي يُنظم العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى حين إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما وجّه الأمين العام رسالتين إلى كل من أنطونيو جوتيرش السكرتير العام للأمم المتحدة، وفيدريكا موجريني الممثلة العليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث أوضح الأمين العام في رسالته إلى السيد أنطونيو جوتيريش أن الأمم المتحدة عليها أن تتحمل مسئولياتها إزاء احتمالات انفجار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة جرّاء ما تقوم به إسرائيل من إشعال للموقف عبر هذه القرصنة على الأموال الفلسطينية، وبما يُهدد معيشة الشعب الفلسطيني ويزيد من المصاعب التي يتحملها تحت الاحتلال والقمع. كما أعرب الأمين العام للسيدة موجريني تقدير الجانب العربي للمساعدات التي يقدمها الأوروبيون للجانب الفلسطيني، مع التأكيد على خطورة اللحظة الراهنة التي تستلزم المزيد من الدعم للاقتصاد الفلسطيني حفاظاً على حل الدولتين الذي تسعى إسرائيل للقضاء على فرص تحققه.

4- شارك الأمين العام في أعمال الدورة الخامسة للجمعية العمومية للمجلس العربي للمياه، التي انعقدت بالقاهرة يومي 16-2019/3/17. وخلال كلمته، أكد الأمين العام أن قضية المياه، بكافة أبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية وبالطبع السياسية والاستراتيجية، لا زالت تقع في القلب من التحديات التي تواجه العالم العربي في السنوات والعقود القادمة؛ فهي قضية الحاضر والمستقبل، وهي قضية حياة ووجود وعمران، ولا يُمكن أن نتعامل معها كشعوب وحكومات سوى بالمسئولية الكاملة واليقظة القصوى والانتباه إلى حاجات اليوم واحتياجات المستقبل، مشيراً إلى تصاعد الحديث عن مخاطر الجفاف ونُدرة المياه، والاستراتيجيات المختلفة للتعامل مع أوضاعٍ قد لا يكون بالإمكان التنبؤ بأبعادها الخطيرة على نحو كامل في الوقت الحالي، ولكنها ستكون أكثر صعوبة وستمثل ضغوطاً إضافية على الموارد المائية للكوكب في ظل تزايد السكان والحاجة إلى التنمية، والسعي إلى توفير الغذاء. وقد أضيف إلى هذا كله بُعد صار حاضراً بقوة في كافة المناقشات حول ندرة المياه، ألا وهو التغير المناخي الذي يُفاقم من خطورة أوضاع هشة من الأصل. ونوّه الأمين العام إلى أن المنطقة العربية تُعاني من الندرة المائية، كما تواجه درجات مختلفة من الجفاف الذي ستزداد حدته مع

الوقت في بعض المناطق بسبب ظاهرة التغير المناخي، مشيراً إلى أن المنطقة العربية هي أيضاً صاحبة أكبر عجز غذائي في العالم. وأكد أن الدول العربية تحتاج لعملٍ متضافر في مجال المياه، خاصةً ولأن هذه القضية – وإن كان جوهرها يتعلق بإدارة الموارد– لها أبعادٌ سياسية واستراتيجية تستلزم التنسيق العربي على أعلى المستويات، وعلى كافة الأصعدة.

5- استقبل الأمين العام، بتاريخ 2019/3/25، الدكتورة فوزية أبا بكر وزيرة الصحة والرعاية الاجتماعية بجمهورية الصومال الفيدرالية، حيث أكد الأمين العام خلال اللقاء التزام جامعة الدول العربية بالوقوف مع الصومال قيادةً وحكومةً وشعباً واستمرارها في تقديم كل ما يلزم من مساهمة في دعم الصومال، فيما أعربت الوزيرة الصومالية من جانبها عن كامل تقدير الحكومة الصومالية للجهود التي تقوم بها الجامعة العربية دعماً للقطاع الصحي بالصومال، مشيرةً إلى أن هذا الجهد يأتي كإضافة هامة للجهود الأخرى التي تستمر الجامعة في تقديمها دعماً لبلادها، ومن بينها توفير سيارات إسعاف للحكومة الفيدرالية، ودعم قطاع التعليم الصومالي، ومساعدة الصومال في جهوده لإعفائه من ديونه الخارجية. كما أشارت الوزيرة الصومالية إلى اهتمام الجانب الصومالي بالاستفادة من دعم الجامعة لتدريب الكوادر البشرية وبناء القدرات وتقديم الدعم الفني للمؤسسات الصحية بما يُمكّن من رفع كفاءة العاملين بالقطاع الصحي، وهو ما أكد عليه الأمين العام بالتزام الجامعة العربية بالاستمرار في تقديمه وفق الاحتياجات والاولويات المحددة التي يطلبها الجانب الصومالي.

6- استقبل الأمين العام، بتاريخ 2019/4/3، السيد خوسيه دا سيلفا مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وشهد اللقاء استعراضاً لأوجه التعاون القائم بين الجامعة العربية والفاو، بالإضافة إلى أبعاد التحضيرات للاجتماع الوزاري المشترك الأول لوزراء المياه والزراعة العرب، والذي انعقد لاحقاً بتاريخ 2019/4/4 بمقر الأمانة العامة للجامعة. وأشاد الأمين العام خلال اللقاء بالتعاون والتنسيق المستمر والفعّال اللذين شهدتهما العلاقة ما بين الجامعة العربية والفاو على مدار الفترة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بالإعداد لفعاليات الاجتماع الوزاري المشترك أو في إطار عمل اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية.

7- شارك الأمين العام في فعالية افتتاح المقر الدائم "للبرلمان العربي للطفل"، وذلك بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2019/4/7. وخلال كلمته، أشار الأمين العام إلى أن إنشاء هذه الآلية العربية، والتي تعد الأولى من نوعها في العالم، جاء في ضوء القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، ثم احتضن هذه الفكرة ورعاها سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي بمبادرةٍ طيبة ليتوافد الأطفال من الدول العربية للمشاركة في أعمال الدورة الأولى للبرلمان العربي للطفل آملين وحالمين بتطلعات يتيحها لهم هذا المنبر في حقهم بالمشاركة في مناقشة قضاياهم، وهو حقٌ أصيل نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتي صادقت عليها معظم الدول العربية. وأعرب الأمين العام عن ثقته في أن هذا المنبر

سيكون جسراً لتواصل الأطفال العرب وأداة تنشئة وتَثقيف لهم وفق منهج علمي وعملي وتربوي هدفه الرئيسي غرس قيم ومفاهيم الديمقراطية والعمل واحترام الآخر. وأكد أن الجامعة العربية لا تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يواجهه الأطفال العرب من تحدياتٍ، ويأتي على رأسها تحدي الإرهاب الذى يحاول استقطابهم وتجنيدهم ويهدد توازنهم النفسي والعقلي وسلامتهم الجسدية في كل لحظة، منوهاً إلى القرار الصادر في هذا الشأن عن القمة العربية الأخيرة في تونس، وداعياً البرلمان العربي للطفل إلى إيلاء هذه القضية الأولوية الواجبة كونها إحدى أهم القضايا التي تهدد الأمن القومي العربي وبنية الأسرة العربية ومستقبل المجتمعات العربية.

8- شارك الأمين العام في أعمال الدورة السادسة للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2019، التي انعقدت بمدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/4/9. وخلال كلمته، أشار الأمين العام إلى بعض الخطوات المحورية التي اتخذتها الجامعة العربية في مجال التنمية المستدامة، ابتداءً باعتماد القمة العربية السابعة والعشرين بنواكشوط في عام 2016 قراراً بإنشاء آلية عربية تقوم بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية وتتضمن مهامها تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتقديم الدعم للدول العربية في تنفيذ خططها الوطنية، ومروراً بإنشاء "اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" والتي شهدت منذ نشأتها تفاعلاً إيجابياً من جانب الدول العربية تُوّج باعتماد "الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030"، ووصولاً إلى تشكيل "اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع" لمتابعة تحقيق الهدف الثاني من أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 وما يتكامل معه من أهداف وغايات تمهيداً لإطلاق مبادرة للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية. وأكد الأمين العام أن هذا المنتدى يُعدّ فرصة هامة يجب اغتنامها للتفاعل بإيجابية مع القرارات المرتبطة بالعملية التنموية الصادرة عن القمم العربية، خاصة قمة بيروت التنموية والتي تعاملت مع أهداف أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 في العديد من أبعادها. كما أشار الأمين العام إلى عدد من العناصر المحورية التي تشكل رؤية الجامعة تجاه الموضوعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة التي يركز عليها المنتدى هذا العام، وتتمثل بإيجاز في: (1) محورية إيلاء المزيد من الاهتمام لمعالجة مسألة التفاوت في القدرات العلمية ومستويات التنمية للعلوم والمعرفة والتكنولوجيا والابتكار بين الدول المتقدمة والنامية، (2) تطوير قطاع الصناعة وعمليات التصنيع باعتبارها من أهم الوسائل فعالية للمساهمة في القضاء على الفقر، وذلك في ضوء ما توفره من فرص عمل وباعتبارها بوابة لاستيعاب أكبر عدد من الأيدي العاملة بما ينقص من معدلات البطالة ويساعد على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، (3) أهمية اتخاذ خطوات دولية وإقليمية متقدمة لمكافحة التلوث وتغير المناخ والتصحر والجفاف. وأكد الأمين العام في هذا الصدد على حق جميع الدول في تنويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واللجوء إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتحقيق التنمية المستدامة، (4) أهمية

احترام حقوق الانسان المتفق عليها دولياً ومبادئ القانون الدولي المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها الحق في التنمية، والحق في الغذاء والحق في مياه الشرب الآمنة، والحق في الصحة وغيرها، مع أهمية العمل في ذات الوقت على تحقيق الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والمجتمعية للدول في إطار تنفيذ برامج التنمية بما يتسق مع قوانينها الوطنية وأولويات التنمية فيها.

9- استقبل الأمين العام، بتاريخ 2019/4/10، السيد ميشيل سيديبيه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للإيدز. وخلال اللقاء، استعرض المسؤول الأممي أبعاد العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للإيدز من أجل مواجهة واحتواء هذا المرض الخطير في مختلف دول العالم، مُبدياً تطلعه لتطوير التعاون بين الجامعة العربية والبرنامج في هذا الصدد من أجل الارتقاء بالوعي في المنطقة العربية بأبعاد مرض الإيدز وطرق الوقاية منه وكيفية التعامل مع المصابين به بشكل سليم، ومع الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن عدد الإصابات بالمرض في الدول العربية ليس في الإجمال كبيراً مقارنةً بالأعداد في مناطق العالم الأخرى، إلا أن نسب المصابين به وحاملي الفيروس في تسارع مستمر. وقد أكد الأمين العام أهمية العمل على توفير الدعم الفني والمالي للدول العربية الأقل نمواً لمساعدتها في تحديث قواعد البيانات الخاصة برصد انتشار مرض الإيدز، وأيضاً لتحديث استراتيجياتها الوطنية ومواءمتها مع الاستراتيجية العربية لمكافحة الايدز 2014-2020 التي أقرها مجلس وزراء الصحة العرب، ومع أهداف المسار السريع لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، مؤكداً ترحيب الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع البرنامج الأممي من أجل الوصول إلى هذه الغايات.

10- شارك الأمين العام في أعمال الدورة السادسة والأربعون لمؤتمر العمل العربي، التي انعقدت بالقاهرة بتاريخ 2019/4/14. وخلال كلمته، أكد الأمين العام أن مؤتمر العمل العربي يُشكّل أحد الآليات الرئيسية للعمل العربي التنموي، مشيراً إلى أن سوق العمل يُمثل عنصراً حاسماً في المنظومة الاقتصادية في دول العالم العربي، ولا شك أن تطوير القواعد المنظمة لهذا السوق وتوسيعه ليشمل المزيد من الشباب والنساء على وجه التحديد، هو هدفٌ رئيسي لدى أغلب الحكومات العربية التي تواجه معدلات بطالة تفوق مثيلاتها العالمية. وأوضح أن سوق العمل في الكثير من الدول العربية يُعاني اختلالات كثيرة، أخطرها غياب التكامل بين أسواق العمل ومخرجات العملية التعليمية؛ الأمر الذي يستلزم تطوير السياسات التعليمية والتدريبية وربطها بأسواق العمل. وليس خافياً ما تفرضه التغيرات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة من تحديات جديدة تتعلق بإعادة التأهيل والتدريب بشكل مستمر، خاصة وأن هذه الثورة لا تُعبر عن حدث واحد، وإنما جُملة من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي ستتابع تأثيراتها في صورة موجات تستمر لعقود.

11- شارك الأمين العام في أعمال الدورة (27) لمنتدى الاقتصاد العربي، التي انعقدت بمدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/5/2. وأكد الأمين العام خلال كلمته على أن التنمية والنجاح الاقتصادي هما قضية

بلادنا وأمتنا في هذا العصر؛ فمن دون تنمية تأخذ هذه المنطقة إلى أفق جديد من النمو والازدهار ستظل المجتمعات العربية بعيدة عن الاستقرار الحقيقي، وسيبقى أمننا – بالمعنى الشامل لمفهوم الأمن– مُهدداً، فالتنمية هي خط الدفاع الحقيقي للحفاظ على تماسك المجتمعات واستقرارها. وأشار كذلك إلى الإدراك المتزايد بأهمية تطوير آليات العمل التنموي المشترك على صعيد العالم العربي، وهو ما انعكس في مجموعة القرارات الصادرة عن كل من القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة التي عقدت فى العاصمة اللبنانية بيروت في يناير/كانون ثان الماضي، وكذا القمة العربية في دورتها العادية الثلاثين بالجمهورية التونسية في مارس/آذار الماضي، وهما القمتان اللتان صدرت عنهما حزمة من القرارات الاقتصادية والاجتماعية المحورية المرتبطة برفاه المواطن العربي وحياته اليومية. كما أشار إلى أن استئناف عقد القمم التنموية ضمن منظومة العمل العربي المشترك – بعد ست سنوات من الانقطاع – يأتي تعبيراً قوياً لحقيقة أصبحت واضحة مفادها أن الحكومات العربية تدرك أن التحديات التي تواجه العالم العربي ذات طبيعة مركبة ومتداخلة، ولا يمكن مواجهتها سوى بصياغة سياسات تمزج بين الأدوات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية، جنباً إلى جنب مع أية إجراءات أمنية أو سياسية أو غيرها.

12- استقبل الأمين العام، بتاريخ 2019/5/5، السيد ميجيل موراتينوس الممثل السامي لسكرتير عام الأمم المتحدة لتحالف الحضارات، وذلك في لقاء تناول أهم التطورات التي تشهدها الساحة الدولية في مجال تقريب وجهات النظر بين الثقافات والأديان والجهود المبذولة لتطوير وتدعيم أُطر الحوار في هذا الخصوص. وخلال اللقاء، استعرض المسئول الأممي أهم أبعاد عمله والاتصالات التي يجريها منذ تولى مهام منصبه في يناير/كانون ثان 2019، من أجل خلق جسور للتواصل والحوار بين الأطراف الدولية المعنية، خاصةً بين الزعامات الروحية والدولية، وذلك بهدف العمل على توفير بيئة مناسبة للتعامل مع التحديات القائمة نتيجة تصاعد التطرّف والاستقطاب الديني والعنصري، مُعرباً عن التطلع لتوسيع دائرة التعاون والتنسيق في هذا الإطار بين الأمم المتحدة والجامعة العربية، خاصة مع الأخذ في الاعتبار أن المنطقة العربية تُعدّ من أكثر مناطق العالم التي عانت على مدار السنوات الأخيرة من الارتفاع في معدلات الإرهاب والتطرف. ومن جانبه، حرص الأمين العام على تأكيد محورية العمل، وبخطى متسارعة ومدققة، لتحقيق التقارب والتواءم المطلوبين بين المنتمين إلى مختلف الثقافات والأديان، ولتعزيز قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر، خاصةً في ظل تزايد التحديات والتهديدات المرتبطة بدخول الاختلافات الفكرية والعقائدية إلى دائرة العنف الدموي أو العمل الإرهابي، وهو ما تجسد على سبيل المثال فيما حدث مؤخراً في كل من نيوزيلاندا وسريلانكا، وأيضاً ما قامت به الجماعات الإرهابية والمتطرفة من انتهاكات واسعة ووحشية في عدد من الدول العربية على مدار السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن الأمر يستلزم في ذات الوقت اتخاذ خطوات متكاملة على المستويين الحكومي والمجتمعي لمخاطبة هذه التحديات وجذورها وتداعياتها. وأكد الأمين العام ترحيبه بالعمل على تعزيز التعاون بين المنظمتين في هذا الصدد، مع النظر في تطوير مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة ومكتب الممثل

السامي لتحالف الحضارات في عام 2008 بحيث تتواكب مع التطورات التي شهدها العالم على مدار السنوات الأخيرة والنقاشات الدائرة في هذا الإطار، سواء على مستوى الدول، أو على مستوى الزعامات الدينية والمجتمعية، أو فيما بين الأكاديميين والمتخصصين.

13- شارك الأمين العام في حفل إطلاق جائزة التميز الحكومي العربي، الذي انعقد بالأمانة العامة بتاريخ 2019/5/23، برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وبمبادرة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية بهدف تشجيع الممارسات والتجارب الرائدة والمتميزة في أداء المؤسسات الحكومية في الدول العربية، وذلك لتعميم أكبر قدر من الاستفادة من هذه التجارب، ونشر ثقافة الجودة والأداء المتميز، وتشجيع المؤسسات الحكومية على الارتقاء بما تقدمه من خدمات، وما تقوم به من مهمات.

14- وفي إطار تشجيع الكفاءات العربية على الابداع والابتكار، أعرب الأمين العام، بتاريخ 2019/5/23، عن سعادته بحصول الكاتبة العمانية جوخة الحارثي، أستاذة الأدب العربي بجامعة السلطان قابوس، على جائزة "المان بوكر" الدولية عن روايتها "سيدات القمر"، مُقدّماً لها التهنئة، خاصةً في ضوء كونها أول شخصية عربية تفوز بهذه الجائزة رفيعة المستوى. وقد مثّل فوز الكاتبة العمانية بهذه الجائزة نموذجاً يحتذى به، ليس فقط للمتخصصين في مجال الأدب العربي، وإنما لكافة المبدعين العرب في مختلف مجالات العمل الإنساني، إضافةً لما يمثله أيضاً هذا الإنجاز من قيمة مُضافة في مجال تدعيم وتعزيز الدور الهام للمرأة وتوسيع دائرة النقاش حول قضاياها في المجتمعات العربية.

15- استقبل الأمين العام، بتاريخ 2019/6/17، السيد محمد ولد أعمر المدير العام الجديد للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) بمناسبة توليه مهام منصبه. وخلال اللقاء، أكد الأمين العام على الدور المحوري لمنظمة الالكسو في المجالات المرتبطة بنشر وتعزيز الثقافة والتعليم والتي تعد مرتكزاً أساسياً للارتقاء بالشعوب والمجتمعات العربية، خاصةً خلال المرحلة الحالية التي تشهد العديد من التحديات والمستجدات التي تمر بها المنطقة، إضافة للتطورات المتلاحقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية في هذه المجالات. وأكد الأمين العام كذلك على أهمية استمرار التنسيق والتعاون الايجابي والبنّاء القائم بين الجامعة العربية والالكسو، بما من شأنه أن يخدم مصالح الدول والشعوب العربية. ومن جهته، حرص مدير عام المنظمة على التأكيد بأن تعزيز التعاون والتنسيق مع الجامعة العربية يُمثّل أولوية خاصة للالكسو، خاصة في ضوء وجود العديد من نشاطات التعاون المثمرة القائمة بين الجانبين، مع أهمية العمل على استشراف مجالات ونشاطات جديدة للتعاون بينهما خلال المرحلة القادمة.

16- ترأس الأمين العام، بتاريخ 2019/6/20، الاجتماع الختامي للدورة العادية (48) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، والتي عُقدت بمقر اتحاد الغرف العربية بالعاصمة اللبنانية بيروت. وأكد الأمين العام في كلمته أمام الاجتماع أهمية العمل على تنشيط والارتقاء بمستوى التنسيق فيما بين مؤسسات العمل العربي

المشترك، خاصةً في إطار تناول موضوعات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومواءمتها مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وهي الموضوعات التي تكتسب بشكل عام أولوية خاصة على أجندة العمل الدولي خلال المرحلة الحالية في ضوء ارتباطها بالاحتياجات الرئيسية للأفراد في مختلف المجتمعات. وتجدر الإشارة إلى أن دورة اللجنة شهدت أيضاً الاتفاق على منح جائزة سنوية في مجال التميز التنموي لإحدى الشخصيات العربية، وذلك في إطار تشجيع المبادرات والجهود الخلاقة التي تساهم في تعزيز آليات العمل التنموي العربي المشترك.

17- شارك الأمين العام في اجتماع وزراء المالية للدول الأعضاء بشأن تفعيل شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية، الذي استضافته الأمانة العامة بتاريخ 2019/6/23، حيث أكد أنه لا يحق لإسرائيل استقطاع أي جزء من أموال الضرائب الفلسطينية، باعتبارها أموال فلسطينية، وأن الموقف الفلسطيني في رفض استلام الأموال منقوصة هو موقف مبدئي يستدعي الاحترام ويفرض علينا كعرب تقديم كل الدعم والمساندة، كما أن التسليم بحق إسرائيل في معاقبة الفلسطينيين اقتصادياً بهذه الطريقة هو شرعنة لإجراء غير شرعي أو قانوني، فضلاً عن كونه غير إنساني أو أخلاقي. وأشار الأمين العام إلى أن عجز الموازنة الفلسطينية بلغ نحو 700 مليون دولار هذا العام في ظل محدودية الموارد والإيرادات، وأن أموال الضرائب المستحقة للسلطة تُمثل نحو 70% من الإيرادات المحلية الفلسطينية. كما أن تفعيل شبكة الأمان المالية العربية، بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً قد صار– وفي ضوء هذه الظروف الضاغطة– ضرورة مُلحة واختباراً حقيقي لمدى جدية التزامنا بدعم صمود إخواننا الفلسطينيين.

18- شارك الأمين العام في أعمال القمة المصرفية العربية الدولية، التي انعقدت بمدينة روما الإيطالية يومي 25-2019/6/26، تحت شعار "الحوارات المتوسطية العربية – الأوروبية من أجل منطقة اقتصادية أفضل". وخلال كلمته، أوضح الأمين العام أن العلاقة بين ضفتي المتوسط متشابكة ومتعددة الأبعاد والجوانب، ومن الخطأ حصرها في قضية بعينها، كالهجرة غير النظامية أو غيرها، أو النظر إليها من الزاوية الأمنية وحدها، مشيراً إلى أن القمة العربية الأوروبية الأولى التي عُقدت بجمهورية مصر العربية في فبراير/شباط الماضي أخذت بهذه النظرة التكاملية، فتناولت العلاقات بين الطرفين في مختلف جوانبها وقضاياها. وأوضح أن ثمة إدراكٌ بأن الإصلاح المطلوب يتطلب تغييرات جوهرية في الإدارة الحكومية والكفاءة الاقتصادية، ويتطلب كذلك مواجهة مباشرة للمشكلات المتأصلة في الاقتصادات العربية منذ عقود، لا التهرب منها والالتفاف حولها أو معالجتها بحلول وقتية، مشيراً أن هذه الروح الجديدة واضحةً بجلاء في عدد من برامج الإصلاح التي تباشرها الحكومات العربية في المرحلة الحالية، وبعض هذه الحكومات احتل مكانة متقدمة للغاية على مؤشر التنافسية العالمي، وبعضها حقق نجاحات ملموسة على صعيد التنمية بمعناها الشامل.

19- شارك الأمين العام في أعمال القمة العربية البريطانية لعام 2019 التي انعقدت في العاصمة البريطانية لندن بتاريخ 2019/7/3، تحت عنوان "رؤى مشتركـة". وخلال كلمته، أكد الأمين العام أن ثمة محاولات تجري في عدد من دول المنطقة لتحويل الإمكانيات العربية، وهي كبيرة وواعدة إلى "معادلة نجاح"، والأهم أننا نلمس جميعاً تصاعد الإدراك لدى الحكومات والشعوب، بأن التنمية والنجاح الاقتصادي هما قضية بلادنا وأمتنا في هذا العصر. كما أن جامعة الدول العربية تسعى وتعمل دائماً على تهيئة البيئة الخصبة للاستثمار في المنطقة العربية، مشيراً إلى أنه يجري الآن العمل على إعداد اتفاقية جديدة للاستثمار في الدول العربية من أجل استيعاب التطورات الاقتصادية على المستوى الدولي، بما في ذلك استيعاب المفاهيم الحديثة، مثل مفاهيم التنمية المستدامة والثورة الصناعية الرابعة، واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي. كما أشار إلى موضوع الأمن المائي باعتباره يمثل أولوية لدول المنطقة خلال الفترة الحالية؛ خاصةً وأن المنطقة العربية تواجه صعوبات حقيقية نتيجة لشح المياه الذي تعاني منه، والذي تولد نتيجة لصعوبات وتراكمات مرتبطة بعوامل كثيرة، من بينها تسارع النمو السكاني (2% وهي أعلى نسبة عالمياً)، وتحديات تغير المناخ والتي تضاعف من صعوبة الوضع بصورة غير مسبوقة، منوّهاً إلى إن ممارسات إسرائيل – القوة القائمة بالاحتلال – في منع الفلسطينيين من الاستخدام المباشر والحر لمواردهم الطبيعية بما فيها المياه، وكذلك الحال بالجولان العربي السوري المحتل حيث تحرم السلطات الإسرائيلية المزارعين السوريين من الحصول على المياه اللازمة للزراعة؛ كل تلك الأمور والتحديات تضع دائماً موضوعات الأمن المائي في مقدمة أولويات عمل منظومة العمل العربي المشترك.